تقرير تحليل أدلة الاتهامات العامة ضد الدعم السريع

المؤلف: انطون لين

التاريخ: مايو 2020

بمرور عام على الإطاحة بمنظومة الدكتاتورية البغيضة وفي ذات الأثناء استمرار الجهود المقدرة بأن تضع اتفاقية السلام التي قطعت شوطا بعيدا حداً للحرب الأهلية التي استمرت لعقود من الزمان والتي لم يتم الانتهاء منها بعد، تطفوا إلى السطح اتهاماتبلا أدلة جنائية دامغة تطال إحدى الوحدات العسكرية الأقوى في السودان، مما يعد بأنه أمر غير متعقل فيه من الناحية الأمنية، كما إن ذلك يحمل مخاطر جمة بتنفير قطاع من مجتمع عملية الحقيقة والمصالحةبأن يوجه اتهامات غير عادلة أو مبررة. كما إن ذلك يعد أيضا تغولاً على مبدأ القاعدة القانونية "أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

إن هذا التقرير يهدف للنظر في الأدلة الموجهة ضد محمد حمدان دقلو (حميدتي) والوحدة العسكرية التي يقودها قوات الدعم السريع (ق.د.س). وذلك بناءًعلى خمس تهم عامة. كما إنها لا تحمل في طياتها اي توجهللمقاضاة أو الدفاع عن أي منهما حسب الوجهة القانونية. كما إنها لم تضع في الاعتبار نوعية او موثوقية الادعاءات الموجهة ضدهم في مختلف منصات المنتديات العامة.

إن هذا التحليل يتم في سياق عملية العدالة. إن اعتبارات العدالة الناجزة توفر إطاراً مفيدا وذلك عندما نكون بصدد العديد من التهم، خاصة عندما نقرر أيهما تستأهلالمزيد من الاستقصاءعند إجراء عملية الحقيقة والمصالحة. إن الاعتبارات مثل عبء الإثبات، مدخل الإثبات، الإسناد والدافع الحقيقي لكل التهم، والاعتبارات الأخرىتكون الأكثر دقة.

إن الاتهامات التي تقوم على الروايات العامة والغير مترابطة ستضع الناس أمام المحاكم عن كل شيء، كما أنها تحول عبء الإثبات من المُتهِم/المدعي إلى المُتهَم/المدعي عليه والذي يتوجب عليه الآن إثبات براءته عبر العديد من المحاكم المختلفة. إن فرضية البراءة تعتبر هي الركيزة الأساسية التي تنطلق منها عملية العدالة الناجزة.

استهل التقرير بمراجعة المقتضيات الضرورية لتوجيه التهم حسب السياق القانوني. فعندما تكون وسائط الإعلام بصدد رفع تقرير عن الحقائق، فإن ذلك يقتضي معايير نوعية مخففة لعبء الإثبات والبينة. ولكن التهم الموجهة لحميدتي وقوات الدعم السريع ذهبت إلى مدى أبعد من الحقائق الموصوفة، بيد أنهم ادعوا بأن ذلك سلوك إجرامي وكانوا يطالبون دائمابعقوباتجنائية. وإلى هذا الحد فإن الاستهلالات الجنائية ورفع القضايا هو الوجهة الصحيحة التي تنطبق على التهم الموجهة عبر أدوات الإعلاموموراكز البحوث.

لهذا فإن هذا التقرير مكرس للنظر في البينات الداعمة لثلاث تهم رئيسية الموجهة عموما لحميدتي والمتمثلة في: ارتكاب الفظائع في دار فور؛والتعاطي مع الحرب الأهلية الدائرة في ليبيا؛ومسؤولية العنف الذي وقع في الخرطوم (فض اعتصام القيادة) بتاريخ 2019/6/3. كما أن هناك تهمتان تتعلقان بمشاركة قوات الدعم السريع في الحرب الأهلية الدائرة في اليمنوامتلاك مناجم الذهب بالسودان.

النتائج:

الأحداث المتتالية في دار فور استدعت الكثير من الأسئلة حولحميدتي، ورغما عن ذلك فإنه حتى الآن لم يتم إثبات إي جرائم خاصة ارتكبهاحميدتي وأن كل الذي حدث يعتبر في مصافاتهامات عمومية تم إطلاقها. إن عملية التحيز الإثباتي والتحامل تم اشتقاقهامن روايات وحكايات العرب ضد الأفارقة والموغلة في البساطة في الفهم العام المؤلفةمن استخدامات مختلفة لبعض المصطلحات الأخرى مثل مصطلح "جنجويد"، وبشهود عيان.أدت مثل هذه الأشياء إلى تشويش الكثير من التقارير عن دارفور. وحتى يتم توجيه تهم محددة لحميدتيلا يمكنه تقديم دفاعه لها.

هناك بالتأكيد عناصر من قوات الدعم السريع قامت بارتكاب بعض الجرائم في دارفور. يبقى السؤال إذا ما كانت تلك الجرائم يمكن وراثتها على المستوى المؤسسي، وإذا كان ذلك صحيحاً كيف تم ذلك؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري، إنه من الحيوي والأهمية فهم أن قوات الدعم السريع تم إنشاؤها في عام 2013م وذلك من أجل عمل التعبئة المضادةحيال العناصر الخارجة عن السيطرة للمليشيات الأخرى، يعني ذلك الأناس الذين لديهم خلفيات إجرامية والذين تم ضمهم لأغراض خاصة بتنظيم جديد.

الادعاءات بالتعاطي مع الشأن الليبي أُسست على قاعدة بينية ضعيفة جداً. مقال واحد من صحيفة إلكترونية تم استقائه من محطة إذاعية محلية جعل الأمم المتحدة تقيم الأرض ولا تقعدهاباتهامحميدتي شخصيا بالتدخل في الحرب الأهلية الليبية، وبعد مرور شهر واحد من تلك الحادثة تقوملجنة خبراء الأمم المتحدة بالتأكيد بأن القصص قد تم استقاؤها من مصادر الإعلام، وأنه لا توجد هناك أي بينة معضده لهذا الأمر.

ارتكاب قوات الدعم السريع لجرائم الثالث من يونيو 2019م: أكد حميدتي بأن هناك عناصر من قوات الدعم السريع قامت بارتكاب جرائم ضد المتظاهرين،نعم إنه يتحمل المسؤولية القيادية عن كل الأفعال التي تصدر من قوات الدعم السريع ككيان، ولكنه غير مسؤول عن التصرفات الشاذة للأفراد.ففي هذا الشأن يبرز سؤالان. أولاً هل قوات الدعم السريع مسؤولةمؤسسياً في أي من الجرائم المرتكبة عشية الثالث من يونيو؟ ثانياً هل هناك أي بينة تؤكد أن حميدتي أصدر تعليماتهباستخدامالقوة الغيرقانونية؟ في السؤال الأخير هناك أدلة ظرفية في كلا الاتجاهينولكن لا توجد أي بينة خاصة. إن المسؤولية المؤسسية لقوات الدعم السريع تعتمد بتحديد أي الجرائم الخاصة تم ارتكابها بواسطة قوات الدعم السريع وبالتالي إثبات هل تم ذلك عن طريق القصد التنظيمي أم الإهمال بالفشل في السيطرة على العناصر المتفلتة؟ إن هذا الأمر يقتضي المزيد من الاستقصاء.

إن قوات الدعم السريع تقتضي المزيد من الاستقصاء، خاصة فيما يتعلق بحادثة الثالث من يونيووذلك قبل أن يصدر أي قرار يحدد مستقبلها في السودان.

لا توجد أي عدم شرعية أو أي جريمة ارتكبت بواسطة حميدتي أو قوات الدعم السريع ظهرت بجلاء في أي من الاتهامات الخاصة باليمن وامتلاك مناجم الذهب.أي لا يوجد أي اتهام يمكن مواجهته وفق الأدلة الموجودة حاليا.

لا توجد أي مسوغات للأسرة الدولية في عدم قبول حميدتي أو قوات الدعم السريعباعتبارهم أعضاء فاعلين في حكومة السودان. وذلك تأسيساً على الاتهامات المنسوبة إليهم في هذا الوقت. لا يوجد هناك ثمت شيء تم إثباته وفقا للمستوى الإثباتي المناسب. ولا يوجد هناك أي سبب يمنعهم من أن يكونوا جزءا من الحكومة. وإن هذا الأمر قد يتغير ولكنه ثابت حتى الآن.

مراجعة العمليةالمنصفة:

إنه لمن الصعوبة بمكان أن تتحصل على نتيجة تجد القبول من كل شخص بأنها منصفة، وذلك نتيجة لاختلاف المدارس التفكيرية في مفهوم العدل، فكل منها تطالب بنتائج مختلفة[1]. هذا لا يعني بأننا نقول بأن عمليات الحقيقة والمصالحة لم تكن منصفة أبداً. وذلك إذا ما توافقت كل الأطراف على آلية العملية قبل البدء فيها، فلربما أثناء العملية ترى بعض الأطراف أن النتائج غير منصفة، ولكنهم في ذات الوقت قد يتفقون جميعا بأن هناك عملية عادلة. آملين أن يعني ذلك بأنهم سيدعمون ويلتزمون بالنتائج المخرجة ككل بغض النظر عن شعورهم حيال أيا كان. ولكي تكون الاتهامات أكثر مصداقية وفقا للسياق القانوني، فإن ذلك يقتضي، ومن أجل مصلحة عملية العدالة، توافر براهين معينة. إن عملية الحقيقة والمصالحة (أو وسائل الإعلام) ليس من الضروري أن تعامل بنفس المعايير التي يتم التعامل بها في المحاكم القانونية. ولكن في الغالب ما تكون مطلعة على آليات عملية العدالة القانونية. يجب أن توضع تلك النقاط في الاعتبار قبل تحريك التقرير إلى أي مرحلة من مراحل الاتهامات الموجهة ضد قوات الدعم السريع.

أعباء الإثبات وعتبة الاستهلالات:

إن غالبية الاتهامات تتطلب إظهار كل من الفعل الجنائي ودرجة القصد الجنائي. إن عبء إثبات هذين الشيئين تقتضي الجلوس مع المتهمبيد أن استهلالمرحلة القانون الجنائي تكون دائما "بما لا يدع مجال للشك". وبمعنى

[1]ممارسة تجربة الفكر التوضيحي بواسطة الحائز على جائزة نوبل، أميرتاي سن، (سن 2009 ص12-15).

آخر أن أي شـــخص يتقدم باتهاميجب عليه أن يثبت وبما لا يدع مجالا للشـــك بأنه فعلا غير قانوني قد أرتكب وأن مقترف هذا الفعل يعلم يقينا بأن القضية القانونية المطلوبة لمثل هذا الفعل هو الجريمة.

إن الإثباتات المتوفرة لدي العقود القليلة الماضية بالسودان ضعيفة. إن نظام البشير يتسم بالسرية ومعزول تماما عن التفاعلات العالمية. يعني ذلك إننا نملك إحاطة بســـيطة بمرامي تلك الحكومة أو ممثليها. وأن كل الدلائل التي بحوزتنا للأحداث نفسها تتم عن طريق روايات شهود العيان أو الإشاعات التي يغلب عليها الطابع العمومي.

الإسناد:

هناك سؤال هام يبرز في حالة توجيه إي تهمةتخص قوات الدعم السريعوالذي لا يكمن في حقيقةوجود دليل يدعم الخلاف بأن الفعل قد وقع ولكن أيضا بأن الفعل قدأرتكب بواسطة قوات الدعم السريع. إن غياب الحضور الفعلي للسـودان في العديد من وسـائل الإعلام والمنظمات الغير حكومية، وقيام آخرين بتقديممزاعم حول تاريخ السـودان حديثاً، فإن النوعية الإثباتية هي دائما ضعيفة.

إن روايات شهود العيان للأحداث في بداية الألفية الثانية (أعوام 2000) مروعة ولكن الآن بعد مرور سبعة عشر عاماً يقل التعويل عليها، إنه من غير المنصـــف للأحداث ألا يتم رفع الظلم وجبر الضـــرر فيها، كما أنه من المجحف إدانة أشـخاص والإلقاء بهم في السـجن تأسـيسـا وبناءً على ذكريات بعيدة. إن الأحادية التي تقلل من شأن عتبة الإثبات لن تحل هذه الثنائية المؤلمة.

الخصوصية:

إن عتبة الإثبات تنطبق أيضـا على الخصـوصـية، ففي هذا المقام فإن أثر العقوبات التي يتم تدبرها سـيؤثر على نوعية التهمة المطلوبة. فقد يكون من المقبول حل الوحدة العســكرية، إذا ما تم إثبات ارتباطها بأفعال عنف غير قانونية في عام2015م، على سـبيل المثال، لكن حرمان البشـر من الحريةيقتضـي تحديد أكثر للجريمة المحددة التي وقعت على الضحية، والإطار الزمني، ومكان وقوعها وما إلى ذلك.

هناك خصوصية تتعلقبالتسلسل القيادي. إن تلقي التعليمات لا يمكن أن يجعل الفعل اللاقانونيفعل قانوني مشروع (وقد يكون ذلك لظروف مخففة، خاصـة في سـياق عواقب تحدي التعليمات في عهد حكم البشـير). ومن ناحية أخرى في نقطة ما سيكون المطلوب قرارفيما يتعلق بمن المسؤول في التسلسل القيادي عن ماذا؟

الأوامر الصادرة من البشير إلى الرتب الأدنى في التسلسل القيادي الى الجنود الأفراد الذين يقومون تنفيذها تشكل صعوبات في الإسناد أو العزو. وحيثما توجد مخالفات واضحة من قبل أفراد معينين، فإن ذلك يعتبر أقل إشكالية.

لكن في بعض الحالاتيكون دليل الإثبات ضعيفا وإسناد وعزو الإجرامية ببساطة لمجمل التسلسل القيادي كليةً قد لا تكون طريقة بناءة أو منصفة لحل لهذه المشكلة.

الدافـع:

هناك خصـوصـية أخري هي الدافع، مع توفر نية القصـد الجنائي للجريمة، فإنه لمن الطبيعي لمن يوجه الاتهام إثبات دافع المتهم كجزء من البينة. وفي الحالات التي لا يمكن القيام بذلك، فإن ذلك قد يقتضـي إيراد المزيد من البينات التي تربط المتهم بالجريمة نفسها – الفعل الجنائي. إن تكرار مقولة العرب ضد الأفارقة ليست هي وحدها رواية كافية في حد ذاتها كدافع كافي في أغلب الحالات، وحتى في حالة تواجد أقلية من الأعضـاء العنصـريين في أي مجموعة كانت.ولكن لمجرد أن حميدتي ينتمي إلى العنصـر العربي ليس بدليل كافي بأنه متورط في قتلأي شخص أفريقي محدد.

وللدافع جانب آخر، وهو دافع الموجهين الاتهام أنفسهم. إن بينة الدافع للكسب منجعل المتهم المدان قدتوحي أن موجه الاتهام هو أقل مصـداقية. إن الروايات المثيرة تحمل في طياتها تأثيراً كبيراً وقد تكون للصـحف والمنظمات الغير حكومية دوافع مرتبطة بالتمويل أو الشـهرة الإعلامية2. والأكثر صـعوبة هي تلك الشـهادات الواردة من قبل بعض السـودانيين أنفسـهم. فمثال لذلك عملاءجهاز المخابرات والأمن الوطني NISS،يملكون كل من الإحاطة التامة بما قد تكون قامت به قوات الدعم السـريع ولكن أيضـا لديهم تحيز لكون نجاح قوات الدعم السـريع اليوم يأتي بشكل كبير على حساب مؤسسات عهد البشير.

سيكون من الأهمية بمكان عدم السماح لأدبيات أو ثقافة أن "كل الاتهامات التي وجهها السودانيين هي صـائبة وصـالحة"، أن تنمو في التغطية العالمية لعملية الحقيقة والمصـالحة. خاصـة بالتحديد أن قوات الدعم السـريع قد قاتلت في الماضـي جنبا إلى جنب مع جهاز المخابرات والأمن الوطني وقوات الدفاع الشـعبي، بينما القوات المسلحة السودانية–التي تسييسها بمتطرفين إسلاميين فيالرتب العليا بواسطة البشير – كانت لها قضـايا فكرية أيدلوجية مع قوات الدعم السـريع المتعددة المعتقدات. إن مثل تلك الشـهادة تقتضـي الفحص والتمحيص التدقيق المتأني.

النطاق والتماسك:

إن التعليق النهائي على المزاعم المنسـوبة لقوات الدعم السـريع تخص النطاق الذي تعمل فيه. هناك ظلم وعدم إنصـاف إجرائي باتهام قوات الدعم السـريع عن كل شـيء، ثم النظرلما يحدث لأن يتم إثباتذلكفي سـلسـلة لا متناهيةمن محاكم مكلفة وانقسامية. إن بعض التهم الموجهة ضد السودان بصفة عامةوتلك التي ضد قوات الدعم

2صحافة الأفراد أو العاملين بالمنظمات غير الحكومية قد لا تشارك تلك الدوافع ووفقا لأي إتهام ينبغي التعاطي معه كل حسب خصائصه.

السـريع وحميدتي بصـفة خاصـةقد تقع في هذه الفئة.فعلى سـبيل المثال في عام 2017قررت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات عن السـودان، ولكن المراقبين للسـودان بالولايات المتحدة الأمريكية رفضـوا هذا القرار3. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضـت رفع اسـم السـودان من قائمة الدولة الراعية للإرهاب غير أن الأمم المتحدة قد طلبت منها ذلك4.

إن صفة الإرهاب التي ألصقت بالسودان مربكة بصفة خاصة، حيث أن الآن هناك حكومة جديدة تقود البلاد منذ آخر ادعاء بأن السـودان يدعم الإرهاب. إن الحجة الصـريحةللولايات المتحد هي تأخر السـودان عن دفع التعويضـات، عوضـاً عن وجود معلوماتاسـتخبارية مسـتمرة حتى اليوم تتعلق برعاية الإرهاب. ووفقا لتصـنيف السـودان كدولة راعية للإرهاب من قبل الولايات المتحدةربما يتخيل المرءأن ذلك قد اسـتدعي تحقيق في التهمة الموجهة للدولة برعاية الإرهاب. لكن مثل هذا التحقيق سـيجد فقط دليل التأخر في دفع الديون. وهذا مثال قوي للمخاطر المحيطة بمجرد النظر في كل تهمة موجهة في السـودانفي الوقت الحالي –حيث ليس هناك وفرة في الوقت والمال لذلك.

في الفترة ما بين2016و2019 قامالاتحاد الأوروبي بإنفاذ برامج يتضـمن الدعم المالي والتدريب لوحدات بالجيش السوداني بما فيها قوات الدعم السريع، وذلك من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية لأوروبا، وذلك بإجراء دوريات على الحدود ما بين السودان وليبيا. إن هذا الأمر حدث في عهد البشير. وأن مشروع كفاية قد أشار مبكراً لحقيقة أن هذا الدعم قد ينتهي به الأمر لمساعدة قوات الدعم السريع والوحدات الأخرى5. وبالرغم من ذلك واصل الاتحاد الأوروبي دعمه حتى عام 2019، ولم يوقف هذا البرامج إلا حينما كانت الثورة تسير بزخمها الكامل ضد البشير، على أساس أن الوحدات قد تتورط في عمليات القمع6. هذا يسير ضمنيا أن الاتحاد الأوروبي لم يشعر بمخاطر كبيرة لعمليات القمع بواسطة عناصر نظام البشير في السنواتمن الفترة الممتدة من 2016 وحتى 2019. وإن كان الأمر كذلك فإن أي بينة من الاتحاد الأوروبي أو أي اتهامات ضـد قوات الدعم السـريع في تلك الفترة يجب اعتبارها تناقض نفسها بنفسها.

تطبيق عملية منصفة على الاتهامات:

توفر اعتبارات العملية المنصفة إطاراً مفيداًعند الأخذ في الاعتبار التهم العديدة الموجهة ضد قوات الدعم السريع، خاصـة تلك التي تقتضـي المزيد من التقصـي بواسـطة عملية الحقيقة والمصـالحة. فالاعتباراتمثل عبء الإثبات، عتبة الإثبات، الإسـناد والدافع تنطبق على كل التهم. أما الأخرى فهي أكثر دقة، وروايات عمومية عريضـة غير منسـجمة وغير مترابطة تضـع الناس أمام المحاكم عن كل شـيء، كما إنها تقوم بتحويل عبء الإثبات من موجه

[3] ريفيز 2017م.
[4] قناة الجزيز 2020، رئيس الأمم المتحدة يدعو بإزالة إسم السودان من قائمة الولايات المتحدة للإرهاب.
[5] (بلدو أبريل 2017).
[6] (DW 2019).

الاتهام إلى المتهم والذي هو الآن يتوجب عليه أن يثبت براءته أمام العديد من المحاكمات. إن فرضـــية البراءة– المتهم بريء حتى تثبت إدانته–هيالمبدأ المركزي للعملية المنصفة.

التهمة رقم (1): تهمة القيام بأعمال وحشية في دارفور:

يتم اتهام حميدتي ومنسوبي قوات الدعم السريع بصفة متكررةباقتراف أفعال الإبادة البشرية في دارفور، وذلك منذ 2003 وصاعداً، وذلك قبل تشكيل قوات الدعم السريع في عام 2013[7]. إن هذه التهمة في الغالب ما تأخذ طابع أنهم أعضـاء من الجنجويد الذين ارتكبوا جرائم بتلك الصـفة، ومن ثم أصـبحوا من منسـوبي قوات الدعم السـريع خلال أو بعد عام 2013، وبالتالي إنهم حملوا صـفتهم الإجرامية معهم. وكانت هناك أيضـا فظائع قد ارتكبت في دارفور منذ عام 2013 والتي قد اتهمتفيها قوات الدعم السريع مؤسسياً.

السـؤال الذي أثير هو هل يتوجب حل المؤسـسـةأو اسـتبعادها من الحكومة نتيجة للجرائم التي ارتكبها منسـوبيها قبلالانضمام لتلك المؤسسة. فإن كان الحال كذلك لقوات الدعم السريع، فإنه من المنطقي أن ينطبق على كل من في السودان الذين تم إثبات الجرائم عليهم ويجب عدم السماح لهم بالمشاركة في المؤسسات العامة مرة أخرى. إن هذا يؤدي فعلياً لاسـتبعاد أعداد كبيرة من أي شكل من أشكال إعادة الدمج في المجتمع، أو التسـريح، مما يشـكل تهديد كبير للأمن ولعملية المصالحة نفسها.

الحقالأخلاقيلخوضالحرب (Ius ad Bellum,Ius in Bello):

مصـــطلح لاتيني يقابله " الحق الأخلاقي لخوض لحرب"، وهو التبرير الأخلاقي المتعلق بالدخول في قتال في المقام الأول. إن ميثاق الأمم المتحدة نفســـه، يشـــير في المادة 51 إلى: "الحق الطبيعي للأفراد أو المجموعات الدفاع عن أنفسهم إذا ما وقع عليهم أي هجوم مسلح "وفقا لسياق الأمن الدولي"[8].

إن النقطة المحوريةالمباشـرة المتعلقة بكل التهم حول التورط في دارفور هي أن القتال في حرب أهليةليس في حد ذاته غير قانوني. فالقتال بجانب الحكومة في حرب أهلية ضد المتمردين المسلحين–مهما كانت قيم الفضيلة التي سـببت تمردهم– هو أيضـاليس في حد ذاته غير قانوني. لا أحد في دارفور بمأمن وأن مجرد كون المشـاركة في تلك العدائيات لا تعتبر جريمة.

[7](قلوبال ويتنس 2019)، (لينيش 2019)، (تيوبيانا 2019)، (تريو 2019)، ومن بينهم العديد من الأمثلة الحديثة.
[8](ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945).

بناءً عليه سيتحول الاهتمامإلى لمصطلح اللاتيني " إيوس إن بيلو*ius in bello*"، أي السلوك السليم المتوقع من الناس بمجرد دخولهم في حرب فيما بينهم. ففي تلك الحالة فإن عبء الإثبات يتحول من مجرد إثبات أن الأفراد كانوا حاضرين في دارفور إلى إثبات أنهم قاموا بارتكاب جرائم محددة.

والجدير بالملاحظة أنه وفي عام 2013 السنة التي تم فيها تشكيل قوات الدعم السريع، كان هناك حوالي 200.000 من رجال المليشيا في دارفور (العديد منهم كانوا يدعون بأنهم ينتسبون لقوات الدعم السريع) و30,000 جندي من القوات المسلحة السودانية. وإلى هذا الحد فإن سبعة أضعاف الحوادث التي ارتكبت بواسطة قوات الدعم السريعستكون متوقعةبالمقارنة بتلك التي تمت بواسطة القوات المسلحة السودانية كدالة عددية. الأعداد الأعلى من الحوادث التي يمكن نسبتها للمليشيات ولقوات الدعم السريع ليست هي دليل على انتهاج أسوأ السلوكيات، قد يعزىلمعدلات أعلى.

إسناد الأفعال إلى قوات الدعم السريع:

إن قوات الدعم السريع هي تجمع متعدد الأعراق عند تشكيلها وقد ظلت هكذا منذ ذاك الحين. إن تقرير مسح الأسلحة الصغيرة لعام 2017 عمل قائمة تشمل كل من المهرية، المحاميد، أولاد زيد، العريقات، وأولاد راشد يمثلون عضويتها العربية، وكذلكمثل البرقد والتامة العضوية الأفريقيةفيها منذ البداية[9]. ولهذه الغاية ليست هيالجنجويدأو إنها إعادة تسمية للجنجويد، التي هي مجرد كلمة وليست مؤسسة–والتي تستخدم حصريا لوصف العرب. سيكون من الخطأ الجسيم بالكاملاتهاماالأفارقةالبرقد أو التامة بعضوية الجنجويد، بينماالاتهامالجنجويد بأنها مليشيا عربية ضدالأفارقة.

هناك مقالين أعدهما فلينت (Flint) أوضحا الفوارق الدقيقة بين مختلف المليشيات والعلاقات البينية المتحولة بين أفراد القبائل الأفريقية والعربية[10].القول إن العربالجنجويدارتكبوافظاعات وأعمال وحشية ثم انضموا لقوات الدعم السريع هو قول يتسم بالبساطة والسذاجة وغير دقيق كرواية. إن "الجنجويد" هم مجموعة ومصطلح غير رسمي لمقاتلين لا يشملهم أي جسمقبلي، يقاتلون من أجل مصالحهم وارباحهم وذلك منذ التسعينات فصاعدا. أما "قوات الدعم السريع" هو إثم رسمي لذراع للحكومة السودانيةتم إنشاؤها في عام 2013. أنه لمن الخطأ الجسيم كمسألة تعبير ومصطلح ومسألة قانون أن تنسب أفعال الأولي للأخيرة.

إن أحد أسباب تشكيل قوات الدعم السريع هو التخفيف من سطوة قوة حرس الحدود، والتي أصبحت بحلول عام 2013 تمثل عباً ثقيلاً بارتكابها العديد من الجرائم في دارفور.تمت تعبئة متقاطعة واستيعاب العديد من قوة حرس في قوات الدعم السريع بعد تشكيلها لإضعاف قوات حرس الحدود. وقد تم إضعافها بالكامل بحلول عام 2017

[9](تبيانة 2017 ص7).
[10](فينيت 2009) و (فيلنيت 2010).

لتقوم الدولةالسودانيةباعتقال قائدها موسى هلال. إن إدانة قوات الدعم السريع بالأفعال التي ارتكبتهاقوات حرس الحدود، في الوقت الذي تم تشكيل قوات الدعم السريع جزئياً لتحييد حرس الحدود، هولتجريم العديد من جنود قوات الدعم السريع الذين ليس لهم أي علاقة بقوات حرس الحدود ولم يكونوا منتسبين لها إطلاقاً.

كما أن هناك خطر لآخر لهذه الطريقة فحواة أن العديد من الأفراد انتحلوا صفة قوات الدعم السريع وهم في حقيقة الأمر لا ينتسبون لها.مثال لذلك النور أحمدوقمرتالله محمد موسى والذين هم مثال لقادةمليشيات انتحلوا صفة الدعم السريع. فالأول كان في حرس الحدود ولكنه لم يكن في يوم من الأيام من منسوبي قوات الدعم السريع[11]. ومن وجهة نظر الخصوصية، فإن الجرائم المحددة التي ارتكبهامنسوبي قوات الدعم السريع الحاليينعندما كانوا منضمين إلى المليشيات السابقة يجب أن يتم إثباتها لكي تكون مسؤوليةقانونية موروثة على المستوى المؤسسي.

إسناد الأفعال إلى حميدتي:

ليس كل أفعال قبيلة حميدتي ولا كل أفعال قوات الدعم السريعٍ، يمكن إستنادهاونسبتها إلى حميدتي من الوجهة القانونية أو المنظور الواقعي. ففي الفترة ما بين 2005 –2007تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات والمعاهداتواتفاقيات عدم الاعتداء، تم توقيعها بين كل من مجموعتي العدل والمساواة(JEM) وجيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد التي يغلب عليهما العنصر الأفريقي، وبين قبيلة المهرية التابع لها حميدتي، ولم يكن حميدتيطرفاً في الكثير منها، دعك من أن تكون له سيطرة عليها.

إن توقيع العديد من الاتفاقيات بين مختلف قادة المهرية تظهر غيابالقيادة والسيطرة الموحدة المشار له ضمناً ومطلوب من الاتهام بأن كل أفعال قبيلة المهرية في دارفور تمت نسبتها لحميدتي. إن ذلك يمثل بينة ودليل إضافي لحقيقة أن شقيق حميدتي،الناظر الأعلى لقبيلة المهرية، مصطفى الدود قد تم اعتقالهلفترة قصيرة في عام 2017 لرفضه دعم قوات الدعم السريع[12].

علاوة على ذلك فإن حقيقة أن هذا الأمر يصب في مصلحة حميدتيلا يعتبر دليل في حد ذاته بأن حميدتي هو المسؤول عن هذا الفعل. ففي شهر مايو سنة 2014 تم اعتقال الصادق المهدي (رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة)لانتقادهحميدتي.لكن لم يكن هناك أي إيحاء بأن حميدتي متورط في ترتيب الاعتقال والذي قامت به الحكومة المركزية في الخرطوم.

الدافع:

في عام 2016 قامت إحدى المليشيات بمداهمة منزل حاكم ولاية دارفورية،وقتلت إثنين من عناصر جهاز المخابرات الأمن الوطني هناك، وفي ذات العام أصدرت لجنة خبراء الأمم المتحدة تقريرا جاء فيه بأن 15% من

[11](توبيانا ، 2017 ص6-7).
[12](توبيانا 2017 ص7) قد أورد تقريرا بان أخ مصطفى ، هو محمدين، النذير.

الاقتتال في دارفور كان نتيجة لهجمات المليشيات على الحكومة[13]. تم تشكيل قوات الدعم السريع لوضع بعض تلك المليشيات تحت السيطرة، ولهذا السبب تم إعطائها العديد من عناصر تلك المليشيات (من أجل إضعاف تلك المليشيات). وهذا بدوره يعني أن تركيبتها الديمغرافية تمتد لعموم السودان منذ البداية.

بهذا ولما ذكر آنفاً أن إلصاق أي نوع من الدوافع العنصرية لمنسوبي قوات الدعم السريعباقتراف جرائم ضد الدارفوريين بسببانتمائهم إلىأي عرق أو جنس أو ولاء لأي جهة أصبح الصعب إثباته.ودونما إيجاد إثبات معضد بالبينات القاطعة بأن هؤلاء الأفراد قد قاموا فعلا باقتراف تلك الجرائم فإنهيكون مطلوب من تلك الاتهامات توفير البينة القاطعة التي لا يرقى لها أي شك فيما يخص لماذا قام الطرف الجاني بارتكاب هذا الفعل.

لقد كانت هناك الكثير من وقائع الإحتراب القبلي في دارفور[14]. ففي أواخر شهر ديسمبر عام 2019تم قتل أكثر من 50 شخص في الجنينة وذلك نتيجة لنشوب توترات عنصرية قرب معسكر النازحين بالجنينة. وقد وقع هذا بعد8 أشهر بعد الإطاحة بنظام البشير، وهذا تذكير واضح بأنه لا يمكن عزو كل العنف المرتكب في دارفور للوكالات الحكومية، ولا يمكن أن يكون قد أشعلتها استراتيجيات الحكومة التي تهدف إلى فرق تسد.

الانسجام والترابط:

إن كل الاتهامات الموجهة لقوات الدعم السريع ولحميدتي شخصيا حتى الآن لم تقدم ترابط منطقي منسجم للرواياتفيما يتعلق بمسار العمل الصحيح الذي كان يجب أن يكون في دارفور. إنهنمط السلوكيات الذي كانت تنتهجه المليشياتهو إنه بعد توقف الحكومة عن دفع مرتباتهم هو الاتجاه إلى السلب والنهب بأساليبهم الخاصة[15].

فإذا كان قائد مليشيا مثل حميدتي (قبل 2013) قد إنشق من الدولة خشية من ارتكاب الدولة لجرائم، فإن جنود المليشيا قد يذهبون إلى ارتكاب الجرائم أنفسهم. وتأسيسا على المسؤولية القيادية فإن القائد قد تطاله المسؤولية القانونية؛ تلك هي اللغة والتبرير المستخدم بواسطة الأمم المتحدة[16]. ولكن البقاء تحت علم الدولة واستلام المرتبات– وبالتالي منع المليشيات من ارتكاب جرائمها– يجعل القائد مسؤولا عن الجرائم الدولة.

إن غياب أي مسار سلوك يضع قائد المليشيا في الجانب الصحيح للقانون من منظور الأسرة الدولية، فإن الإتهامات الموجهة سيكون لها أثرا بتجريم أشخاص معينين بغض النظر عن مسار سلوكياتهم. وعند هذه النقطة يمكن لأي شخص أن يتساءل إذا ما كان مسار مثل تلك الاتهامات له ما يبرره من حيث العدالة. كما أنه من

[13] (لجنة خبراء الأمم المتحدة بالسودان، 2016 ص13).
[14](فلينت 2010) توفير لمحة عن الصراع بين القبائل العربية، وكذلك كان هناك صراع أيضا بين القبائل الأفريقية، وأيضا بين القبائل الأفريقية والعربية.
[15](توبيان، 2017 ص12).
[16](لجنة الخبراء بليبيا، 2019، ص10) القسم 26 والذي يقول : إن مجلس الخبراء قد وجد السودان والجنرال محمد حمدان دقلوبإعتباره هو القائد المسؤول وكلاهما لم يتلتزما بما ورد في الفقرة 9 للقرار 1973 (2011)..

الصعوبة بمكان الحصول على موافقة من طرف عملية الحقيقة والمصالحة إذا ما كان يتم إبلاغ بعض المشاركين بأنهم مذنبين بغض النظر عن خيارتهم أو عدمها.

الخاتمة:

ووفقا لميزانالاحتمالاتينبري السؤال التالي هل قامت قوات الدعم السريع بارتكاب أي جرائم في دارفور بعد عام 2013، وهل أن منسوبي قوات الدعم السريع قد قاموا بارتكاب أي جرائم قبل أن ينضموا لقوات الدعم السريع؟ إن مثل تلك الأسئلة تعد هامة وضرورية لعملية الحقيقة والمصالحة لأنهاتبحث في كيفية التقدم إلى الأمام والقيام بتوزيع التعويضات. هذه قضايا مدنيةقد يمكن إرضائها بعتبة بينة ميزان الاحتمالات، إذا ما رغبت عملية الحقيقة والمصالحة في النظر إليها بتلك الطريقة.

إن المزيد من الأدلة والبينات يمكن أن تقوم مقام الدليل الذي يرقى لمستوى ما لا يرقى له الشك فوق الشك في حالات معينة. فقط في مثل تلك الحالات التي يمكن فيها توجيه الاتهامات الجنائيةللأفراد والمؤسسات، ويحدث هذا فقط في حالة إذا ما خاطبت البينة كلمتطلبات الإثبات الجنائي. ففي تلك الحالات يمكن لعملية الحقيقة والمصالحة أن تقرر التنازل أم لا، عن ملاحقات قضائية معينةمن أجل المصالحة العامةلتفادي تجريم الدولة بأكملها.

إن التصريحات المعممة والغير مسنودة بأدلة وبراهين عن قوات الدعم السريع باعتبارها وريث الجنجويد وعن حميدتيبأنه لا محالة كونه ألصقت به تهمة إنه مجرم لكونه صعد للسلطة أو عن قوات الدعم السريع التي يجب حلها، هي تصريحاتلا تساعد ومعيقة لعملية المصالحة. فهي تفاقم دورة التجمعات الخارجيةوالشيطنة والاضطهاد بدون بينة أو دليل يثبت ذلك. إن مثل هذا الأساليب قد دمرت بالفعل أرواح الكثيرين في السودان.

إن عتبة حدود الإثبات التي تنطبق على منسوبي قوات الدعم السريع يجب أن تنطبق أيضا على كل سكان دارفور الآخرين خلال العشرون سنة الماضية. وإذا تم وضع عتبة الإثبات تلك منخفضة فقط لكي للقبض على شخص واحد أو مجموعة واحدةفإن حكم القانون يبدأ في الانهيار، وتبدأ الفخاخ المنطقية في استهلاك عملية المصالحة.

إنقوى الحرية والتغيير (FFC) باعتبارها الرديف المدني للمكون العسكري للحكومة السودانيةتضم في بنيتها العددية الداخلية مجموعات التمرد المسلح في دارفور. فإذا ارتكب أي منها جرائم وفقا لنفس عتبة دليل الإثبات التي تم تطبيقها على قوات الدعم السريع، بناء عليه فإن يجب التفكير في حل قوى الحرية والتغيير أيضا على أساس مبدأ عملية الإنصاف. ونفس الشيء ينطبق على مجمل الحكومة المكونة من كل منقوات الدعم السريع وقوي الحرية والتغيير.

التهمة 2: تهمة التورط في الحرب في ليبيا:

في عام 2011 فرضـــت الأمم المتحدة من خلال القرار رقم 1970(2011) ثم يليه القرار 1973(2011)، حظر على تصـدير الأسـلحة إلى ليبيا، يغطي أيضـا تقديم خدمات المرتزقة للأطراف المتحاربة بليبيا. إن قوات الدعم السـريع كمؤسـسـةوحميدتي كقائد لتلك القوات تم اتهامهم بخرق الحظر بتوفير جنود قوات الدعم السـريع لمسـاندة الجنرال حفتر في ليبيا. لقد كان المسار الإثباتي وراء هذه الاتهامات ضعيفا للغاية بصورة غير عادية. وذلك بعدم التعليق على حقيقة ما إذا كانت قوات الدعم الســريع قد شــاركت فعلا في الحرب الدائرة في ليبيا، غير الاكتفاء فقط بالإشارة إلى البينة والأدلة المقدمة لم تثبت شيئا في هذا الوقت.

الإشـاعات:

إن مبلغ 6 مليون دولار هو المبلغ الذي ظل يتكرر فيما يتعلق بحميدتي وقوات الدعم السريع وبطريقة منتظمة بدأ يبدو كأنه تفويض فقط لمبالغ كبيرة حجمها بالضـــبط غير معروف. فإذا كانت المبالغ غير معروفةفإن ذلك أثار أسئلة حول جودة الأدلة التي سمحت لموجهي الاتهام معرفة أن هناك أموالا متبادلة على الإطلاق.

عام 2013:

- مبلغ 6 مليون دولار هو المبلغ الذي يزعم أن حميدتياســتلمه من البشــير من أجل إنشــاء قوات الدعم السريع.
- والروايات الأخرى تقول بأن حميدتياســـتلم هذا المبلغ من بعض الجنود الذين انضـــموا لقوات الدعم السريع؛ حيث أن أي من كل الستة ألف المنضمين الأوائليدفع كل منهم 1000 دولار لحميدتي[17].

عام 2016:

- كان قد زُعم وقتها أن موسى هلال استلم مبلغ6 مليون دولار من الليبي شعبان هدية وذلك مقابل تزويده بـ 5000 جندي ليحاربوا إلى جانبه في ليبيا[18].

عام 2019:

- أما القصـــة التي أوردتها الفينانشـــيال تايمز ففحواهاهو أن حميدتي قام بدفع مبلغ 6 مليون دولار إلى ديكنز ومادسون من أجل الحصول على دعم في اللوبي الأمريكي والحصول على دعم مالي من القائد الليبي الجنرال حفتر[19].

[17](إسماعيل 2019) توضيح آلية وجهتي النظر المتقابلتين.
[18](توبيانة 2017 ص11).
[19](الفينانشيال تايمز 2019).

- واستشهدت صحيفة غلوبال آند ميل بنفس التعاقد مع ديكنز ومادسون، لكنها الآن تزعم أن دفع مبلغ ال 6 مليون دولار هو من أجل المساعدة لكي يتم الدفع له من ليبيا مقابل الدعم العسكري الذي قد تم تقديمه بالفعل[20].

هناك مزيد من عدم الانسجام والترابط في الروايات المتضاربة المذكورة أعلاه، ونظراً لأن تزويد ليبيا بخدمات المرتزقة هو خرقللحظر الدولي لتزويد ليبيا بالأسلحة، المطلوب مزيد من الأدلة لتوضيح حقيقة لماذا وقع حميدتي على عقدبإعتباره عقد لممارسة ضغط اللوبي وشمل أيضا اللوبي في الولايات المتحدة يتم نشره ذلك الملف في العلن.

علاوة على ذلك تم انتقاد حميدتي لكونه يسيطر على مناجم ذهب بالسودان. وقد تم وصفه "بالملياردير" من قبل صحيفة الإندبندانت، وتبرع حقيقة لبنك السودان المركزيبمبلغ 1.02 مليار دولار بعد أن تمت الإطاحة بنظام البشير[21]. إن حاجته للحصول على المال، لدرجة أنه يدفع من أجل مساعدته في ذلك،وبدءاً بخرق حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا، يبدو أن الأمر يحتاج إلى المزيد من التوضيح قبل أن تكون التهمة معقولة وذات جدوى.

أخيرا هناك خلط في خط التوقيت الزمني، فإذا ما سلمنا بأن العقد مع ديكنزومادسون يزعم إنه تم توقيعه في شهر مايو، لنشر جنود في ليبيا في شهر يوليو (وذلك وفقا لرواية مقال غلوبال آند ميل). ففي تلك الحالة يكون بإمكان حميدتي الإمساك عن نشر الجنود بليبيا حتى يتم دفع المبلغ له. إن عملية دفع مبلغ 6 مليون دولار في شهر مايو، لكي يحصل على مساعدة لكي يتم الدفع له في شهر يوليوهو أمر لا يتفق مع المنطق في سياق الخدمة التي يجب تقديمها في شهر يوليو.

تغير المصادر والروايات:

في التاسع من ديسمبر 2019 أصدر لجنة خبراء الأمم المتحدة لليبيا تقريرا جاء فيه: (أن اللجنة تقدر أن حوالي 1000 جندي سوداني من قوات الدعم السريع تم نشرها في ليبيا بتاريخ 25 يوليو 2019 بواسطة الجنرال محمد حمدان دقلو (والذي يعرف أيضا بحميدتي)[22].

وكدليل على ذلك تم الاستشهاد بها في حاشية التقرير الموسوم (مصدر سري)، ومقال بجريدة العربي النسخة الإلكترونية، وهذا بدوره استشهد بمقال لإذاعة راديو دبنقا–إذاعة ومحطة إخبارية سودانية مقرها أمستردام[23]. وقد استهدت إذاعة راديو دبنقافي المقال الأصلي ب (مصادر موثوقة) بدون تقديم أي مزيد من المعلومات[24].

[20](يورك وآخرين 2019).
[21](تريو 2019).
[22](لجنة الخبراء بليبيا 2019 ص10)..
[23](العربي 2019).
[24](راديو دبنقا 2019).

عليه، فإن مجرد مقال واحد تم إذاعة براديو دبنقا والإشـــارة لـه ب "مصـــدر موثوق" مجهول وغير معلوم، التقطتهصـــحيفة إقليميةوأن ذلك المقال بدوره اســتشــهدت به الأمم المتحدة بأنه دليل على خرق صــريح للحظر الدولي للأسلحة–وهي تهمة خطيرة. إن الخلل والأخطاء الجسيمة في عملية جمع الأدلة، قد فاقمت منها كون أن الأمم المتحدة لم تســتشــهد حتى بالمقال الأصــلي لإذاعة راديو دبنقاكمصــدر لها، ولكن بدلا من ذلك ذهبت في تحقيقاتها لحد استقاء الخير من صحيفة العربي.

إن نتائج تقرير الأمم المتحدة كانت فورة من التغطية الإعلامية الدولية حول تورط حميدتي في ليبيا.وتأسيسا على ندرة الأدلة، مضـــت لجنة الخبراء لأبعد من عملية إيراد الأدلة فحســـب: ومن ثم خلصـــت في تقريرها بأن حميدتيمســؤول شــخصــياًوفقا لمســؤوليته القيادية. ووجدت لجنة الخبراء أن الســودان والجنرال محمد حمدان دقلو والذي تقع عليه المسؤولية القيادية، كلاهما لم يمتثلا لنصوص الفقرة 9 من قرار الأمم المتحدة 1973(2011)[25].

هذه جريمة كبرى أن يتهم رأس دولة أجنبية أو أي إنســانا كان بها. فإذا لم تقوم الأمم المتحدة باســتنتاج بشــأن المسؤولية الشخصية عن خروق حظر الأسلحة ضد رؤساء الدول الأخرى، مثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء المملكة المتحدة، بناءً على أدلة فردية مجهولة المصــدرلمقال إذاعة راديو دبنقا المجهول المصــدر، عندها يتم طرح الســؤال حول لماذا شــعرت بأنها مؤهلة لفعل ذلك مع رئيس دولة ســوداني. إن هذا يقع جيداًفي مستوى أدنى من معايير عملية العدالة والإنصاف.

انتهت اتهامات تورط حميدتي في ليبيابشكل مذهل كما بدأت. لقد أصدرت لجنة الخبراء للسودان تقريرها الخاص بها في شــهر يناير 2020 ذكر: (أن اللجنة لم تحصــل على أدلة صــادقة قطعية تؤكد تواجد قوات الدعم الســريع في ليبيا، كما إن مصـــادر اللجنةظلت لا تدرك ولم تحاط علما بمثل هذا التواجد[26]. نعم لقد أنحتاللجنة باللائمة على وسائل الإعلام الليبية والوسائطالإعلامية الأخرى، عنتلفيقها لقصة تورط حميدتي في ليبيا، دون إشارة لتقرير لجنة الخبراء حول ليبيا في شهر ديسمبر 2019.

وغني عن القول، لا يوجد هياج وفورة في وســـائل الإعلام العالمية للتراجع عن روايات حول تورط حميدتي في ليبيا من الشــهر الســابق. هذه واحد من الحالات الأكثر تطرفا للمحاكمة من قبل وســائل الإعلام، والتي تســلط الضــوء على مخاطر الانحراف عن العملية العادلة، ومن الجهات الخارجية الحســنة النية لكنها الســيئة الاطلاع التي تحاول التأثير على مجريات الأحداث بالسودان.

الخاتمة:

إن الالتباس في أدلة الإثبات والتهم المتعلقة بالتورط في ليبيا قد يكون نابع عن الطبيعة القابلة للنفاذية للحدود بين الســودان وليبيا. حيث إنه ولعدة ســنوات يقوم الأفراد بالنفاذ والمرور من كلا الاتجاهين هاربين من أو باحثين

[25](لجنة الخبراء بليبيا 2019، ص10).
[26](لجنة الخبراء بالسودان 2020، ص17).

عن الأموال من الحروب. بعضهم أتي من ليبيا ثم انضم لقوات الدعم السريع، مما يبدو للكثيرين بأنهم من جنود قوات الدعم السريع العائدين من عمليات نشرهم في ليبيا[27].

ومع البيان الإيضاحي من لجنة خبراء الأمم المتحدة للسودان، في محاولتها لتوضيح بعض اللبس المتعلق بتورط قوات الدعم السريع في ليبيا والذي نبع من تقرير لجنة الخبراء لليبيا، ما يجدر ذكره، أن العديد من العرب من دارفور وتشاد والذين يقاتلون في ليبيا كأفراد مرتزقة إلى جانب الجيش الوطني الليبي والمجموعات الأخرى بما فيها الجفرة، ينحدرون من نفس القبائل التي ينتمي إليها غالبية أفراد قوات الدعم السريع[28].

وحتى الوقت الحاضر لا توجد أي أدلة وبينة ذات مصداقية تؤكد دفع مبالغ أو أنشطةدعم ومساندة فيما قوات الدعم السريع في ليبيا. إن قوات الدعم السريع كمؤسسة لم يوجه إليها أي ادعاء رسميأو حتى منسجم يمكنهاالرد عليه ولا حتى لقائدها حميدتي. إن العملية القانونية الصارمة وعملياتالحقيقة والمصالحة الأوسع، تتشارك جميعها في ضرورة الحصول على أدلة قطعية ذات معني، يجب توفيرها وراء أي تهمة، وفيما يتعلق بليبيا لم يتم تقديم أي منها.

الاتهام 3: تهمة ارتكاب جرائم بتاريخ الثالث من يونيو 2019:

في يوم الثالث من يونيو 2019 وبينما كان المتظاهرون يسعون إلى الإنهاء الفوري للحكم العسكري واستبداله بحكومة مدنية كاملة الأركان تم الهجوم عليهم. إن أعداد القتلى مختلف عليها ولكن تتراوح ما بين 87 إلى 124. تم تفصيل الأحداث في خط التسلسل الزمني في الجزء الأول من هذا التقرير.

بدأ العنف عندما ظهرت منطقة اسمها كولومبيا وذلك بعض مرور أشهر من الاعتصام المستمر، وتطورت منطقة كولومبيا إلى منطقة إجرامية وسوق رائجة للمخدرات، وقد أبلغت فرقة العمل المشتركة المتظاهرين عن خطتها لاقتحام تلك المنطقة فقط وتطهيرها على أساس إنها من مظاهر الإجرامالعام. وطلب قادةالاحتجاجاتكما ينبغي بالطلب من المحتجين عدم التردد على تلك المنطقة[29]. ولكن في صبيحة الثالث من يونيو، تصاعدت عمليات تطهير وإخلاء المنطقة بواسطة الوكالات الأمنية الحكومية بما فيها قوات الدعم السريع، وحدث قتل للمدنيين بجانب عمليات اغتصاب وضرب مبرح.

لقد أكدت قوات الدعم السريع صراحةبأنها كانت جزء منالعملية، وهذا أمر لا خلاف عليه. علاوة على ذلك أفادت صحيفة سودان تريبون في تقريرها بأن حميدتي أقربتورط بعض من منسوبي قوات الدعم السريع في هذا العنف

[27](توبيانة 2017، ص11).
[28](لجنة الخبراء بالسودان، 2020 ص17).
[29](أمين، 2019).

وتم اعتقال بعضهم[30]. ولهذه الغاية، فإن الأعمال الإجرامية الفردية ارتكبها بعض منسوبي قوات الدعم السريع (خارج نطاق حدود عملهم وأوامرهم، وبالتالي فإن ذلك يجعلهم فاعلين فردياً)، هو أمر لا خلاف عليه.

هناك تساؤلات عما إذا كان هناك دليل قطعي على أن حميتي خطط وأمر بالعنف غير القانوني، أو ما إذا كانت قوات الدعم السريع مسؤولة مؤسسياً عن ارتكاب جرائم متعمدة ضد المتظاهرين، إن كل هذه الأسئلة تقع في نطاق أسئلة إسناد.

ويجب العلم أن إصدار الأوامر وتنفيذ عملية تنظيف منطقة كولومبيا المنطقة الإجرامية للمحتجين،لم تكن في حد ذاتها غير قانونية. فحسب التقارير التي وردت عنها قبل يوم الثالث من يونيو، فإن منطقة كولومبيا كانتإشكالية مع وجودالمجرمين ومروجي المخدرات، وقد أقرت حركة الاحتجاج نفسها بذلك[31]. مطلوب الدليل القاطع على توافر كل من القصد والتنفيذ المنظم في أي أوامر أو تعليمات من قبل حميدتي أو لأفعال قامت بها قوات الدعم السريع، فيما يتعلق بالأفعال الغير قانونية فيذاك اليوم – أي العنف والقتل.

الإسناد لحميتي:

إن السؤال الأول هو: هل هناك أي شيء في طبيعة الأوامر نفسها يمكن وصفه بالإجرامي؟ لقد أثبتت الأدلة بأن حميدتي لم يخطط لهجوم مباغت لإحداثإصابات في صفوف المدنيين. كما أن المجلس العسكري الانتقالي قد حذر قادةالاحتجاجاتمسبقاً بأنه ينوي تطهير منطقة كولومبيا، وقد أكدوا هذا التحذير بإصدارهم التوجيهات للمحتجين بمغادرة منطقة كولومبيا[32]. في مقطع فيديو لهيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي. بتاريخ 12يوليو 2019، والذي قدم مصدر لكثير من الاتهامات فيما يخص تورط حميدتي، ذكر أيضا أن حميدتيقد أعلن عن خططه في وقت مبكر منذ العشرون من شهر مايو[33]

لقد أكد مقطع فيديو إذاعة هيئة الإذاعة البريطانية أن ضابطين مجهولين يظهر إنهما من منسوبي قوات الدعم السريع لا يمكن التحقق من هويتهما حتى فيما إذا كانا من منسوبي قوات الدعم السريع، ناهيك عن تصريحاتهما. كان فحوى ما ذكره أحد الضابطين المجهولين أن حميدتي قد أصدر تعليماته في العشرين من مايو، وفي وقت لاحق تابع نائب القائد العام لقوات الدعم السريع عبد الرحيم حمدان دقلو،لتوضيح تعليمات تنظيفها[34].

حميدتي هو الفريق أول والقائد العام لكل قوات الدعم السريع، إن الطريقة التي تتم بها عملية إصدار الأوامر في الأعمال العسكرية، هي أن كبار الضباط يصدرون الأوامر للضباط برتبة أو رتبتين أدنى منهم، ويقومون بدورهم في إعداد أوامرهم الخاصة ومن ثم إعطاء تلك الأوامر لمن هم أقل منهم، وهكذا دواليك وفقاللتسلسل القيادي.بين

[30] (سودان تربيون 2019) السادس من أغسطس، إن هذا المقال من قبل سودان تربيون تم دحضه بواسطة حميدتي.
[31](أمين 2019).
[32](أمين، 2019).
[33](إذاعة البي بي سي 2019) البث السوداني الحي لمجزرة القيادة.
[34](إذاعة البي بي سي 2019) البث السوداني الحي لمجزرة القيادة.

حميدتيوبين النقيب الذيإتهمحميدتي بإصدار أومر مباشرة له، تكون هناكمراحل متعددة من الرتب العسكرية. وإنه سيكون من الانحراف عن الممارسة العادية أن يقوم الفريق أول وبشكل مباشر إعطاء الأوامر التفصيلية إلى نقيب، تتجاوز كلمات النوايا العامة لحشد الهمم والتشجيع. كما إنه سيكون من غير المألوف أن يجمع ضابط كبير بالضباط الصغار ليعلن إليهم رغبته في ارتكابأعمال غير قانونية نيابة عنهم.

بناءً عليه، إن شهادة الضابطينالمزعومين بمقطع فيديو هيئة الإذاعة البريطانية تعتبر بينة ودليل دامغ ولم تثبت أي شيء متعلقبالأوامر الفعلية الصادرةوالتفاصيل الواردة فيها. وفيما يتعلق بكلمة "تظفها" التي صدرت من عبد الرحيم والتي يمكن اعتبارهابينة يمكن تقديمها كدليل فإننا لا يمكن أن نستشف منها أي شيء يتعلق بالمنهجية المطلوبة بواسطة الأوامر. وأن يتم إعطائهاقبل عشرة أيام قبلالثالث من يونيوفالأكثر ترجيحاً تبدو وكأنها تحريضية فيما يخص النتيجة. لا توجد بالتأكيد دعوة ضمنية إلى عدم القانونية أو للعنف في هذه الكلمات.

يثير التفكير العملي المزيد من الأسئلة حول مصداقية ودقة البيانات التي أدلي بها مجهولي الهويةالذينأجريت معهم المقابلات والذين لا يمكن التحقق منهم. وبالنظر لكون إنه ليس هناك أي ضابط من ضباط قوات الدعم السريع سلم نفسه للدولة عن الجرائمبتاريخ الثالث من يونيو، فإنالانسياب المنطقي للأحداث– إذا أريد معاملة روايتهما بأنها تتمتع بالمصداقية – يجب أن يكون كالآتي: أعطى حميدتي أوامره لاستخدام القوة بطريقة غير قانونية بصورة محددة مباشرة إلى أولئك الضباط الصغار. ومن ثم قاموا بتنفيذ تلك الأفعال الغير قانونية وفقا لتلك الأوامر. ثم أجريا مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية واعترفا في الأخبار العالمية بأدوارهم في القتل الجماعي، ومن ذلك الوقت لم يسلما أنفسهم لأي سلطات قضائية.

إن المصدر الآخر للأدلة التي قدمها فيديو هيئة الإذاعة البريطانية، الذي يربط حميتي بالاستخدام الغير قانوني للقوة، إزاء التنظيف والإزالة القانونية لمنطقة كولومبيا، هو مقطع لرجل يستخدموصم عنصرية لوصف حميدتي بأنه "لص حمير"[35]. هذا وصم وتنابذ شائعللجنجويد، وهو تحقير مجحف يستخدمه العرب والأفارقة على حد سواء منذ التسعينات. إن المصداقية الإثباتية لشخص واحد لم يدعي أنه التقىبحميدتي أثناء عملية إصدار الأوامر ليوم الثالث من يونيو، لكنه مع ذلك يستخدم مصطلحات تحقيرية، تعتبر مصداقية ضعيفة.

لم تقدم هيئة الإذاعة البريطانية أي دليل آخر بأن حميدتي قد أصدر تعليماته بارتكاب أفعال غير شرعيةبخلاف البينة التي أدلى بها ضابطين صغيرين مجهولي الهويةفي رواية تفتقر للإثبات البرهاني والتسلسل المنطقي للأحداث، وشخص آخر لم يكن حاضراً للأحداث، لكنه شعر بأنه يعرف من يقف ورائها، ثم استخدم لغة تحقيريه لوصفه.

[35](أخبار البي بي سي، 2019) البث الحي من السودان للمجزرة.

لم يتم إيراد دافع فيما يتعلق بماذا تم وصـــف حميدتي، من قبل هيئة الإذاعة البريطانية في نفس الفيديو باعتباره "الرجل الثاني في القيادة في المجلس العسـكري، ويعتبره الكثيرين بأنه " المركز الحقيقي للسـلطة[36]، أن يسـتخدم قواته هولارتكاب أفعال غير قانونية مخطط لها مسـبقاً، بينما يمكنه أن تكون له السـيطرة على الأقل على بعض الوحدات الأمنية الحكومية الأخرى.

لتلك الغاية، لا يتوفر أي دليل حالياً يظهر أن حميدتيأمر بطريقة مباشـرة وعن قصـد بارتكاب أعمال عنف غير قانوني في الثالث من يونيو.

الإسـناد لقوات الدعم السريع:

السـؤال الخاص بإسـناد وعزو الحادث لقوات الدعم السـريعانتقل من السـؤال إذا ما كان حميدتيأمر بإنجاز أفعال غير قانونية، وإذا ما كانت تلك الأفعال قد تم إنجازها بالجسـم العريض لقوات الدعم السـريعبطريقة منظمة. غياب دليل بينة إصدار أمر وتعليمات مباشرة، يجعل حميتي غير مسؤول شخصياً، لكن قوات الدعم السريع كمؤسسة يجب أن تكون محاسـبة ومسـؤولة عنالسـلوكالإجراميإذا تم إثباته. ولتلك المسـؤوليةيجب أن تظهر الأدلة أن قوات الدعم السريع هي التي ارتكبت فعال غير قانونية وليس مجموعات أخرى أو أشخاص آخرين.

لقد صـرح حميدتي أن بعض الوحدات الأخرى والأفراد في السودان ينتحلون في بعض الأحيان صـفة قوات الدعم السريع وبالتالي يرتكبون جرائم أو "الاعتراف" بأشياء وينسبونها لها لإضعاف وتشويه صورة قوات الدعم السريع[37]. وأن هناك من لهم دافع لفعل ذلك. كالمجموعات التي تضـــاءل نفوذها وتمويلها، مثل جهاز المخابرات والأمن الوطني (جهاز مخابرات البشـير) الذي تم حله الآن، أو القوات المسـلحة السـودانية (الجيش النظامي، التي تمت أسـلمتها في عهد البشـير)، فهؤلاء كلهم لديهم نوايا تجاه قوات الدعم السـريع لتحين الفرص للنيل منها، وبالتالي لديهم دافع لضرب مصداقيتها.

أقرت مجموعة الأزمات الدولية بأن بعض أعضـــاء النظام السـابق يسـعون حثيثا لعكس المكاسـب التي حققها المتظاهرون واستعادة سيطرتهم على الخرطوم مرة أخرى[38]. كما أن عملاء جهاز المخابرات والأمن الوطني الذين تم تسـريحهم في يناير 2020 تمردوا وقاموا بهيجان مسـلح قصـير على نطاقالخرطوم والمدن الأخرى، قبل قيام قوات الدعم السريع بتجردهم من أسلحتهم. ومن الأمثل التي حدثت مؤخراً في وقت قريبفي شهر فبراير 2020 تم

[36](إذاعة البي بي سي 2019) البث الحي من السودان للمجزرة.
[37](البي بي سي الإخبارية، 2019) البث المباشرة من السودان للمجزرة.
[38](مالي، 2019).

اعتقال عدد من الجنوب سودانيين في السودان وهم يحاولون الحصول على زي قوات الدعم السريع لإثارة المشاكل تحت ذلك التمويه[39].

الأجزاء المسلحة من حكومة البشير المسلحة ظلت خارجة عن السيطرة وذلك يعود لعام 2004 على الأقل،عندما رفع مبعوث الأمم المتحدة الخاص جان برونك تقريراًبأن حكومة السودان ما عادت تسيطر على قواتها بالكامل[40].

هناك فرق كبير بين قوات الدعم السريع وجهاز المخابرات والأمن الوطني، وفي سجل سلوكهما وتصرفاتهما أثناء حركة الاحتجاجات التي أطاحت بالبشير واعتقاله. فجهاز المخابرات والأمن الوطني فكثيرا ما تم اتهامه بصورة متكررة بالتصرف بعنف وبصورة غير قانونية ضد المحتجين. بينما وقفت قوات الدعم السريع إلى جانب المتظاهرين طوال فترة الاحتجاجات، بما في ذلك قيام حميدتي شخصياً باعتقال البشير.

لقد ذكرت منظمة حقوق الإنسان هيومان رايتسووتش، إنها لا تعرف عن أي تقارير تشير إلى أن قوات الدعم السريعشاركت في حملات القمع التي قامت بها عناصر جهاز الأمن والاستخبارات الوطني ضد المتظاهرين قبل الحادي عشر من أبريل[41]. كما أنها أكدت بأن هناك شهادات عن أشخاص من قوات الدعم السريع تدخلوا لوقف الانتهاكات والإساءات المستمرة في الثالث من يونيو.

وفي غضون ذلك أن قصة سلوك وتصرفات جهاز المخابرات والأمن الوطنيكانت مختلفة. حيث قام عملاء الأمن الوطني، ضباط الشرطة، وعناصر أمنية مجهولة في زي مدني، باستخدام العنف المميت لفض اعتصام السادس من أبريل[42]. هناك المزيد من التفاصيل التي قدمتها منظمة هيومان رايتسووتش لحقوق الإنسان، من ضمنها استخدام عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني للذخيرة الحية ضد المتظاهرين، واحتجاز وانتهاك حقوق المدنيين منذ بداية الاحتجاجات في عام 2018. والجدير بالملاحظة أنه عندما تمرد عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني في يناير 2020 فإنهم قد مارسوا نفس نوع السلوك،ونهبومهاجمة المحال التجارية في الساعات القليلة التي استمر فيها تمردهم[43].

وقد أظهر مقطع فيديو هيئة الإذاعة البريطانية في الثاني عشر من يوليو 2020 ، في حادثتين، أظهر أناس بملابس الشرطة يضربون المتظاهرين[44]. لم تصدر أي ادعاءات بأن قوات الدعم السريع يرتدون زي الشرطة، لذلك فإنه بين تقرير منظمة هيومان رايتسووتش ومقطع فيديو هيئة الإذاعة البريطانية هناك دليل توثيق فيديو

[39](سودان تريبيون 2020) الثاني من فبراير.
[40](بونك، 2004) الفقرة 6.
[41](منظمة حقوق الإنسان، 2019).
[42](منظمة حقوق الإنسان، 2019).
[43](قناة الجزيرة (2020)، إن قوات حكومة السودان قد فرقت التمرد المسلحة، بواسطة عناصر الأمن، إن النسخة الأصلية للمقال تم نشهرها في الرابع عشر من يناير 2020، إضافة غلى تصريحات شهود العيان من مراسلي قناة الجزيرة والذين قاموا بوصف عمليات النهب التي قاموا بها عناصر المخابرات والأمن الوطني.
[44](البي بي سي الإخبارية، 2019) البث الحي من السودان للمجزرة.

يثبت على الأقل أن هناك بعض العناصر الحكومية الأخرى أساءت للمحتجين في يوم الثالث من يونيو.سواء كانوا قد فعلوا ذلك كأفراد أو بناءً على أوامر من وحداتهم هذا أمر غير معلوم.

وقد صرح حميدتي نفسه علنا بأنه كان يتمنى إلا تتمتلك العملية إطلاقا، بالنظر لما ظهر وترتبت عليها[45]. أن هذه الحقيقة ليست قاطعة ولكنها أضافت وزنا ضد الزعم إنه صدرت أوامر لقوات الدعم السريعللتصرف بشكل غير قانوني.

بناءً عليه، لا يوجد أي دليل قاطع تم تقديمه علناً يظهر ارتكاب قوات الدعم السريع لأي أفعال إجراميةمنظمة ومؤسسية في يوم الثالث من يونيو.وأن بعض الوكالات الأخرى تم التقاطها في الفيلم أثناء ارتكابهاالجرائم في ذلك اليوم. وهناك دلائل على وجود ذلك النمط السلوكي من جهاز المخابرات والأمن الوطني على الأقل.نعم أن بعض أفراد قوات الدعم السريعمن المؤكد ارتكبوا جرائم، وفي نفس الوقت تمت تسجيلات لآخرين منهم يقومون بإنقاذ المتظاهرين. وأن أي من هذا هو ليس دليل بأن قوات الدعم السريع لم تنتهج سلوك إجرامي في ذلك اليوم، لكن أي من هذا لم يثبت إنها فعلت ذلك.

الخاتمة:

تتفق معظم الأطراف على أن حميدتي وقوات الدعم السريع قد ساندت المتظاهرين أثناء المظاهرات وقامت بحمايتهم من بطش عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني أحياناً. لقد كان حميدتي من ضمن المجموعة التي أمرت باعتقال البشير، ولم يأمر بأي عنفعندما واصل المتظاهرين بعد ذلك. كما إنه أصدر مذكره عامة علنية بأن جانبا من مواقع الاعتصام سيتم تنظيفه لإزالة ترويج المخدرات وأمر بعملية تنظيف المنطقة اليوم الثالث من يونيو. ومنذ ذلك الحين لم يتهم بأي ممارسات في السودان وظل عضوا نشطا ومسالما في الحكومة. هذه الرواية متفق عليها.

إن الفرق في السرد يكمن فقط في الثالث من يونيو. يقول الذين يتهمونه، إن سلوكه الفاضح في بقية الرواية قبل وأثناء ذلك اليومؤكد إنه أمر بالقتل الجماعي. وذكر هو إنه لم يصدر تعليمات بالقتل الجماعي، وإنما أن هناك مجموعات أخرى قامت بارتكاب ذلك (وذلك حسب ما التقط في الكاميرا)، وأقر بأن بعض عناصر قوات الدعم السريع قد اقترفت بعض الجرائم في ذلك اليوم، ولكن في مخالفة للأوامر.

لقد أقر أعضاء من منسوبي قوات الدعم السريع بأنهمارتكبوا جرائم، وأن تلك الجرائم تقتضي حلها بأنفسهم، وفوق كل ذلك إن سلوك منتسبي قوات الدعم السريع حتى ولو كان خارج سلطاتهم فإنه تثير سؤالاً حول قدرة الوحدة في التحكم في منسوبيها.بيد أن هذا الأمر يقتضي التحقيق والمعالجة.

[45](سودان تربيون 2019) السادس من أغسطس.

إن الأدلة ضـــد حميدتيتحديداً هي أدلة ظرفية، وأن غياب مزيد من الأدلة فإن فرضـــية البراءة قائمة.وحميدتيليس لديه دليل يثبت أنه لم يأمر بالعنف، وذلك لأن أوامره للوحدات العسكرية بالطبع لم تسجل. وكذلك الذين يتهمونه، بالتالي ليس لديهمدليل إثبات. إن معظم الأوامر على كل حال في ذلك الوقت تأتي مباشـــرة من فريق العمل المشترك. وأن الأدلة المتوفرة حالياً ستفشل فياختبار ميزانالاحتمالات، ناهيك عن اختبار لا يرقى إليه الشك. على كل فهو قائد قوات الدعم السريع في اليوم الذيارتكب فيه بعض منسوبيها أعمال وحشية فظيعة، وهذا في حد ذاته يستدعي إجراء تحقيق رسمي في سلوكياته.

التهم الأخرى

التهمة 4: التورط في حرب اليمن:

تتهم قوات الدعم السريع بأن لها جنود في اليمن لعدة سنوات كجزء من التحالف السعودي هناك. هذا ليس في حد ذاته غير قانوني، ولكن تثار تلك الحقائقدائماً من قبل منتقدي قوات الدعم الســـريع[46]. إن المزاعم غير دقيقة ومتماسك لحقيقة من المسؤولعن نشر قوات الدعم السريعفي اليمن.

تسـند صـحيفة النيويورك تايمز الإشـراف والرقابة للفريق البرهان، القائد العام للقوات المسـلحة السـودانية، وأيضـا لحميدتي[47]. غير أن المقالات الأخرى تلقي باللوم ببســـاطة على حميدتي. وإن الجدير بالتذكر هو إنه حتى عام 2019، كان عمر البشير هو رئيس السودان، وبالتالي الذي يصدر القرارات بنشر القوات دولياً. ومنذ إقصاءه عن السـلطة، خفضـت قوات الدعم السـريع انتشـارها في اليمن. هناك غياب لتهمة محددة بعدم القانونية، ومع إقرار قوات الدعم الســـريع صـــراحة بتواجدها في اليمن كجزء من تحالف دولي، هناك القليل ما يمكن أن يقال في هذا الشأن.

التهمة 5: مصالح مالية غير سليمة وتعدين الذهب:

فبمجرد أن نال جنوب السـودان اسـتقلاله وأخذ معه معظم احتياطات نفط السـودان العاملة، تم اكتشـاف كميات كبيرة من الذهب في منطقة جبل عامر عام 2012، ومنذ ذلك الوقت كان هناك عدد من المنشـــورات من مراقبين دوليين حول من يملك ويســـتفيد من ذلك الذهب. وركزت لجنة خبراء الأمم المتحدة، على ذلك في عام2016[48]، كما فعل ذلك مسح الأسلحة الصغيرة في عام 2017[49]، ومنظمة غلوبال وتنيس في عام2019[50]. وهناك إشارات متكررة من وسائل الإعلام الآن لملكية مناجم الذهب، ولكن مع القليل من توافق السياق[51].

وكما هو الحال بشـــأن التورط في اليمن، ليس هناكاتهامات محددة فيما يتعلق بعدم قانونية ملكية مناجم الذهب، وقد أقرحميدتي فعلاً صراحة بذلك علناً. وقد أثار تقرير الأمم المتحدة لعام 2016، احتمال أن تكون مناجم الذهب عندما كانت تحت إشـراف مالكها السـابق، قد تعرضـت لجبايات غير قانونية على المنقبين، ولكن لا يوجد أي إيحاء بأن قوات الدعم السريع قد فعلت أي شيء غير قانوني.

[46]مثال لذلك (ترو 2019)، (الشهداء العالميين 2019)، (توبينة 2019).
[47](البغدادي، 2019).
[48](لجنة خبراء الأمم المتحدة، 2016).
[49](تبيانة، 2017).
[50](غلوبال وتنس، 2019).
[51](توبينة، 2019) و (ترو، 2019) اوضحوا بعض الأمثلة.

على الرغم من تدفق عائداتها الشرعية والمعترف بها لقوات الدعم السريع، إلا أن الملكية العسكرية للأصول عالية القيمة في أي مكان في العالم تثير التســـاؤلات، لذلك تم تقديم بعض الســـياق أدناه. وقد تعتبر عملية الحقيقة والمصـالح هذه الأصـول ذات أهمية عندما يتعلق الأمر بدفع التعويضـات وجبر الضـرر. لكن يجب الإشـارة إلى أن حميدتي قد أعلن علنا بتسليم مناجم الذهب للدولة بتاريخ 16 ديسمبر 2019.

وحتى عام 2017 كان موســى هلال يمتلك غالبية مناجم الذهب بجبل عامر، وذلك حســب تقرير الأمم المتحدة لعام 2016، حيث جاء فيه: "أن اللجنة على يقين تام بأن كيانا يسـيطر عليه شـيخ موسـى هلال يحصـل على تدفق كبير من الإيرادات من الرســوم غير المشــروعة على تعدين الذهب في جبل عامر"[52]. وفي عام 2017 تم اعتقال موسى هلال من قبل الدولة السودان وآلت ملكية مناجم الذهب لحميدتي. ومنذ عام 2017 وحتى ديسمبر 2019كان حميدتي يملك تلك المناجم صراحة.

وفي تقرير لمنظمة غلوبال وتنيس تحدث عن أموال قوات الدعم الســـريع وكانت فحوى هذا التقرير: " أن قوات الدعم الســـريع ســـيطرت بصـــورة مشـــهورة على منطقة التعدين الكبيرة في جبل عامر[53] في دارفور بالقوة في نوفمبر2017"[54].التهمة الوحيدة في التقرير هي عنف قوات الدعم السريع للسيطرة على مناجم الذهب– استشـهد التقرير بمقالة لهيئة الإذاعة البريطانية في رابط تشـــعبي على كلمة "مشـــهور". ووفقا لرواية الأحداث المقبولة عموما، ذكر هذا المقال فقط "أنه في نوفمبر 2017اعتقلت قواته هلال واســتولت قوات الدعم الســريع على أكثر مناجم الذهب ربحا في السودان"[55].

مقال هيئة الإذاعة البريطانية لم يشير إلى العنف فيما يتعلق بأعضـاء قبيلة بني حسين، ولكن ليس قبيلة موسـى هلال المحاميد التي اســتولى منها حميدتيعلى مناجم الذهب. وســبب عدم ادعاء العنفباســتثناء الحكم الانفرادي الوارد في تقرير منظمة غلوبال ويتنس، ربما يكمن في الطريقة التي استخدم بها البشير مناجم الذهب.

وقد دفع نظامه للمليشيات من خلال نظام الشركات شبه الحكومية وقد تم تفصـيل ذلك بوضـوح من قبل مشـروع كفاية[56]. فحتى عام 2017 كان المسـتلم الوحيد لعائدات المناجم هو موسـى هلال، حيث يمكنه أخذ إيراداتهم بدلا من المدفوعات الحكومية (كان قائدا لحرس الحدود). ومع إلقاء القبض عليه واعتقاله وصـعود قوات الدعم السـريع في الحجم والشهرة، قام البشير بتسليم المناجم لحميدتي. دونما الحاجة للاستخدام العنف.

وللإجابة عن السؤال القائل لماذا يجب أن يكون للوحدة العسكرية مثل مصـالح الذهب الكبيرة تلك؟ فالإجابة هي أن هذه هي الطريقة التي يتم بها تمويل الوحدات العسكرية بالسودان في ذاك الوقت. لا يوجد أي دليل يثبت فعل

[52](لجنة الخبراء في السودان، 2016 ص4).
[53](لجنة الخبراء في السودان، 2016، ص5).
[54](قلوبال ويتنس، 2019).
[55](دي وول، 2019)
[56](بلدو، نوفمبر 2018، ص7).

الفساد من طرف واحد من قبل قوات الدعم السريع أو حميدتي، "كانت هذه أموال سياسية"[57] مدفوعة من حكومة ليس لها أي وصول أو تعامل مع المصارف العالمية بحكم العقوبات الأمريكية المفروضة عليها.

الآن وقد تغيرت الحكومة وتم رفع العقوبات الاقتصـــادية، فأعاد حميدتي مبلغ مليار دولار للبنك المركزي وســـلم مناجم الذهب للدولة[58]. [59]فالآن يمكن دفع المرتبات للأشخاص الذين تحت إمرته بشكل عادي من خلال حسابات الدولة والحسابات المصرفية، ويتم ذلك بالفعل.

إن التعليقات الدولية علىالمالية العامة لقوات الدعم الســـريع تعاني من عدم الانســـجام. فقد ذكر برنامج مســـح الأسلحة الصـغيرة في تقريره " أن الادعاءات بأن الموارد الطبيعية مثل الذهب والعاج تمول المليشيات السـودانية يبدو إنه زعم لا أساس له من الصحة لحد كبير. لأن الأدلة المتاحة تشير إلى أن القوات شبه العسكرية الحكومية الأساسية لا تزال تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي[60].

وفي غضـون ذلك، ادعت غلوبال ويتنس "العكس تماماً، بقولها: يبدو أن المنظومة المالية لقوات الدعم السريع لا تقع تحت سـيطرة الجيش السـوداني أو العناصـر المدنية لحكومة البلاد[61]. وإنه وفقاً لمنظمة غلوبال ويتنس، أن هذا دليل حصلت عليه ببساطة لكون لقوات الدعم السريع حساب مصرفي باسمها.

لا يوجد أي تفصـيل لكونأن امتلاك الحساب المصـرفي يجب أن يشكل استقلاليةمالية عن الدولة، أو كيف يمكن لقوات الدعم السريع أن تقابل كشف الرواتبدون حساب مصرفي.بصرف عن ذلك، لم يتم ادعاء أي جريمةمزعومة في كل النقاشات المحيطة بتمويل قوات الدعم السريع أو ملكيتها لمناجم الذهب، وعليه ليس هناك قضية تستدعي الرد والإجابة عنها.

[57](بلدو نوفمبر 2018، ص7).
[58] (مشروع كافي ، 2019).
[59] (كينت 2019).
[60](تيوبيانة 2017 ص2).
[61](غلوبال ويتنس 2019).